

بهذا ساذك في كتابه انكار الانكار في الكلام وليس هذا لغرض انطال على معلولات  
 ممكنة محتملة لا يهايه لها ولكن من اثبات واجب الوجود خارجا عنها ويدد هب طائفة  
 من اهل الكلام صاحب محرم الى ما تبحر انما به لها محتملة وهي الخلق في سائر المراتب  
 ثم انه من جانب دماق الخبايق في الفلسفة ولو هذه الحجة وزاد منها انطال اثبات  
 على معلولات لا يهايه لها ولكنه اعرض عنها ما عارض ودلوا انه لا حوار لثمة نهت  
 حجة على امات واجب الوجود موقوف على هذا الجواب فقال بعد ان كان ذكر ما ذكرنا  
 الجملة اما ان تكون ما عارضها واجب او ممكنة لاحتمال ان يكون واجب والامكانات  
 احادها ممكنة وما سويها بعض الناس من قوله اما اذا سلكنا طريقا وممكنة وممكنة  
 امسا كل واحد الى علمته واما الجملة في مجموع الاحاد فلا مانع من عدم الطراف  
 الامكان عليها حتى انها غير متصلة الى اس خارج عن ذاتها وانما سلكنا بها ما لا يفر  
 بعضها الى بعض موصوفات ما به اذا قبل ان الجملة عموما ممكنة عند سائر المنطقيات  
 ان كل ما ليس بممكن بالحق الخاص ما ساد اصله واما ما سمع لاحتمال ان يقال  
 بالامتناع والامكانات وجوده في ان يكون واجبا بها واما اذا سلكنا الجملة في مجموع احادها  
 وكل واحد من الاحاد يمكن بالجملة ايضا ممكنة بذاتها والواجب اختيار ذاته يستعمل  
 ان يكون ممكنا باعتبار ذاته وان كان ممكنة فلا بد لها من مع لصوره لو انها موجودة فيخرج  
 ما ان يكون ممكنا او واجبا لاحتمال ان يكون ممكنا اذ هو من الجملة ثم لم يزل يتردد في نفسه  
 كونه من جملة الممكنة والمرتجح للجملة فيخرج احادها وهو من احادها وذلك محال ثم لم يزل يتردد  
 على علمته وهو دور ممتنع وان كان واجبا ليراه غير متصلا الى علمته في وجوده فاما ان يكون علم  
 للجملة او بعضها فان كان علمه للجملة لم ان يكون علمه لكل واحد من احادها او الجملة في مجموع الاحاد  
 وهو محال في نفسه فاما ان يكون علمه من احاد الجملة المتفرقة معلولا بعلمته في  
 العلم

العلم الواحد الوجود وما قيل انه علمه من احاد الجملة وان كان علمه لبعضها لا  
 يكون معلولا لغيره وهو خلاف الفرض وهذه المحالات اما لو ثبت ان القول بعدم انتمائه  
 فهو محال كيف وكل علمه معلولات ملل باسنادها الى علمه لا علمه لها بالقول بل هو غير متناهية  
 اعدادا كما حال وهو القول بان ساس علمه الاول لها علمه والقول بانها العلم والمعلولات الى علمه لا  
 ما دام واضح بما هو في اساع لوز العلم والمعلولات غير متناهية وان القول بان انتمائه  
 الى محال به مال بل بالليل او شقولات امات الجملة لما لا ساه وان كان علمه للجملة بالتمام من  
 لوز الجملة ممكن الوجود فيكون تنزهها من مرجح احادها وتخرج احادها كل واحد الى الآخر الى  
 علمها يعمل ما قيل في هذا الاشكال مشكوك في ما يكون غير محلي حله قال ليرتقب  
 فانت بهذا اسدالة على واجب الوجود لم يدرك في نفسه غير ما ما حدث العالم بانظر  
 طرف الناس ومناه على الجسم لخلو من الاعراض الحادثة اذا عرض لاشي زما بين  
 واسد على اساع حوادث الاول لا بعد ان يطل وجوه عن مالا وحده الذي يعلمه يعلم  
 ما فيه من الضعف الذي يسهل الاربوى وغيره ثم اذا فتحدثت العالم فانه لم يسد الحوادث  
 على الحدوث الا بطريقه الذي هو اذ كذا على الامكان وهو ان ذلك من بعض الخصص المتفرق الى  
 محصلا انه لا شيء لاحد طرفي الممكن وهو لا يستدل بالحدوث على الحدوث بنا على ان ذلك  
 ممكن متصلا الى واجب ولا محتمل الممكن والاعلى الواجب الانا على نبي السلسل والسلسل  
 يدور في علمه السؤال الذي قال انه لا حوام له عنه وكل هذه المقدمات التي دلها لا مقدمات  
 الصانع السما وسد برامقها انها فانطال السلسل ممكن من تلك المقدمات وذلك ان  
 امات الصانع لا ينفق الى حدوث الاصنام لا يعلم بل نفس السلسل حلقه من الحوادث  
 بعض فكل العلم بالحدوث من غير ان ينفق الى الحدوث من غير ان ينفق الى الحدوث من غير ان ينفق الى الحدوث  
 ما لا حقي على الاظهر ما لا حقي وقد يكون في الحدوث ما لا حقي فانه يمكن جعلت له سببا ارباعه

في الامر الجلي فيسره بعينه للذين ذكرا اظهر عنه ما زال ظهوره والحفا اسرسي اضافي  
 مثل ان يكون من سانه الاستحياء في الامور الواضحة ما اذا كان الكلام مستغلفا طولا  
 هاهنا كان جنس هو لا وهم ليرى انما يعطون سطونا في المطلق بل انهم مع هذه الابا  
 ولهم سر الحد والليل وليس هذا اصل من تنوهم ان الطوبى المعجز اذا اطلق فيسد  
 باب المعرفة وهذا لما في الاسرى وعبر على هذه الطريقة التي تعود الى طريقة الامكان  
 ومن اطراف هذه الاحيان على في السلسل حلها ما حصل بان شام مثل شمس على  
 حيا المسير الشجر في المعاني للعدد ونقطعهم ومعهم فيهم الذي به خاهدون وركوا حيا  
 طابا به يكن في ربا العدد وهو اضعاف الجماعة ثم اجمع مع هذا وطعوار رقة الذي به سبعين  
 لم ينق ازا العدد واحد وانما في الصانع ممكن بطرق كثيرة منها الاستدلال  
 بالحدوث على الخلق وهذا يكن في حدوث الانسان نفسه او ظهور حدوثه ما شاهد  
 من المحدثات كالنبات والحوان وغير ذلك ثم انه يعلم بالضرورة ان الحدوث لا يمكن ان يكون  
 به ادا صدر منه اسد في طريقة الامكان اساسا واما مع طريقة الحدوث  
 فالعلم بالخلق هو الى الواجب ضروري لا ينفق الى في السلسل واصا ما بال السلسل  
 وله طرق كثيرة احدها الموجودات بامرها ان يكون واجب الوجود او ملية الوجود  
 او محسنة الوجود والافهام البلية بالعلم بغيره لكون بعضها واحدا وبعضها  
 ممكنا ما بطلان الاول فليشاهد ما حدث فلكون راسا بال المعجزات السحاب  
 والاسطار والحواسط لا الذي فليشاهد الذي فليشاهد وعلمه وما كان له الا وحده  
 وهو ضروري لا يغيره من غير ما راسا ليس هو معدوم والمعدوم لا يعلم الوجود  
 واسا بطلان السال ما وجد الامور جميع الوجود لان المجمع هو الذي لا يجوز ان وجد  
 من اثار الموجودات ممكنا نفسه وليس فليشاهد راسا ما ليس ممكن هو الواجب

في الامور الجلية فيسره بعينه للذين ذكرا اظهر عنه ما زال ظهوره والحفا اسرسي اضافي  
 مثل ان يكون من سانه الاستحياء في الامور الواضحة ما اذا كان الكلام مستغلفا طولا  
 هاهنا كان جنس هو لا وهم ليرى انما يعطون سطونا في المطلق بل انهم مع هذه الابا  
 ولهم سر الحد والليل وليس هذا اصل من تنوهم ان الطوبى المعجز اذا اطلق فيسد  
 باب المعرفة وهذا لما في الاسرى وعبر على هذه الطريقة التي تعود الى طريقة الامكان  
 ومن اطراف هذه الاحيان على في السلسل حلها ما حصل بان شام مثل شمس على  
 حيا المسير الشجر في المعاني للعدد ونقطعهم ومعهم فيهم الذي به خاهدون وركوا حيا  
 طابا به يكن في ربا العدد وهو اضعاف الجماعة ثم اجمع مع هذا وطعوار رقة الذي به سبعين  
 لم ينق ازا العدد واحد وانما في الصانع ممكن بطرق كثيرة منها الاستدلال  
 بالحدوث على الخلق وهذا يكن في حدوث الانسان نفسه او ظهور حدوثه ما شاهد  
 من المحدثات كالنبات والحوان وغير ذلك ثم انه يعلم بالضرورة ان الحدوث لا يمكن ان يكون  
 به ادا صدر منه اسد في طريقة الامكان اساسا واما مع طريقة الحدوث  
 فالعلم بالخلق هو الى الواجب ضروري لا ينفق الى في السلسل واصا ما بال السلسل  
 وله طرق كثيرة احدها الموجودات بامرها ان يكون واجب الوجود او ملية الوجود  
 او محسنة الوجود والافهام البلية بالعلم بغيره لكون بعضها واحدا وبعضها  
 ممكنا ما بطلان الاول فليشاهد ما حدث فلكون راسا بال المعجزات السحاب  
 والاسطار والحواسط لا الذي فليشاهد الذي فليشاهد وعلمه وما كان له الا وحده  
 وهو ضروري لا يغيره من غير ما راسا ليس هو معدوم والمعدوم لا يعلم الوجود  
 واسا بطلان السال ما وجد الامور جميع الوجود لان المجمع هو الذي لا يجوز ان وجد  
 من اثار الموجودات ممكنا نفسه وليس فليشاهد راسا ما ليس ممكن هو الواجب

الوجه الثاني ان يقال كل ممكن نفسه لا يوجد الا بموجب محسنة وجود  
 لانه اذا لم يحصل ما به يجب وجوده كان وجوده ممكنا ما لا الوجود والعدم فلا يوجد  
 وما به يجب وجوده لا يكون ممكنا لا ان الممكن المحسنة لا يصفاه الى غير ما لمعنى الى  
 الممكن معقوله والى ما به يجب ممكن وان كان الممكن وحده لا محسنة شي علم امتياز  
 الثابت الى واحد نفسه الوجه الثالث ان يقال طبيعة الامكان سواء كانت  
 الممكنات متناهية ام غير متناهية لا بموجب الوجود معسلا ما كان كذلك لم يكن  
 ممكنا فلا بد للممكن بحيث هو ممكن من وجود نفسه ممكن والمراد بالممكن في هذه المواضع  
 التام لا مكان الخاص وهو الذي يسل الوجود والعدم يكون الواحد والمجمع فيسببه  
 فاما اذا اريد به الممكنا لا محال المعام وهو سيم المجمع بكل وجود فهو ممكن لا امكنا لا العام  
 بم المجمع اما بوجود نفسه راسا بغيره وليس كل وجود وحده نفسه لان منها المحدثات  
 التي علم بضرور العقل ان وجودها ليس بانفسها فثبت ان من الموجودات ما هو موجود  
 وما هو موجود بعد الوجه الرابع ان يقال الموجودات ليست كلها موصولة بغيرها  
 لان العدد ان معمله ما اسع ان يكون الموجود من وجودها بالسر وجوده وان كان بالسر وجودا  
 لا بالوجود حاد من جملة الموجودات وادام لم يكن الموجودات كلها موجودة بغيرها ما ان يكون  
 فليشاهد ان كل ما موجودا نفسه واما ان يكون والاول فيجمع لان المحدثات التي تشهد  
 حدوثها علم بالضرورة انها ليست موجودة بنفسها وادام لم يكن لها موجود بغيرها وادامها  
 موجوده نفسها بعد ان سها موجودا بنفسه وسها ما من وجود بغيره وهذا الكيان يحس  
 في كل فرد فرد من الموجودات وفي المجمع واطال لم يسم بغيره ذلك بوجه بها راسا  
 الرازي واما كون الموثر موجودا فاما لا فرق بين الموثر وبين الموثر في الحكم بالاكتمال بالموثر  
 الحسنى حكم بعدم الاحتياج الى الموثر بالعلم بذلك ضرورة ان لا تصور في هذا المقام

في الامور الجلية فيسره بعينه للذين ذكرا اظهر عنه ما زال ظهوره والحفا اسرسي اضافي  
 مثل ان يكون من سانه الاستحياء في الامور الواضحة ما اذا كان الكلام مستغلفا طولا  
 هاهنا كان جنس هو لا وهم ليرى انما يعطون سطونا في المطلق بل انهم مع هذه الابا  
 ولهم سر الحد والليل وليس هذا اصل من تنوهم ان الطوبى المعجز اذا اطلق فيسد  
 باب المعرفة وهذا لما في الاسرى وعبر على هذه الطريقة التي تعود الى طريقة الامكان  
 ومن اطراف هذه الاحيان على في السلسل حلها ما حصل بان شام مثل شمس على  
 حيا المسير الشجر في المعاني للعدد ونقطعهم ومعهم فيهم الذي به خاهدون وركوا حيا  
 طابا به يكن في ربا العدد وهو اضعاف الجماعة ثم اجمع مع هذا وطعوار رقة الذي به سبعين  
 لم ينق ازا العدد واحد وانما في الصانع ممكن بطرق كثيرة منها الاستدلال  
 بالحدوث على الخلق وهذا يكن في حدوث الانسان نفسه او ظهور حدوثه ما شاهد  
 من المحدثات كالنبات والحوان وغير ذلك ثم انه يعلم بالضرورة ان الحدوث لا يمكن ان يكون  
 به ادا صدر منه اسد في طريقة الامكان اساسا واما مع طريقة الحدوث  
 فالعلم بالخلق هو الى الواجب ضروري لا ينفق الى في السلسل واصا ما بال السلسل  
 وله طرق كثيرة احدها الموجودات بامرها ان يكون واجب الوجود او ملية الوجود  
 او محسنة الوجود والافهام البلية بالعلم بغيره لكون بعضها واحدا وبعضها  
 ممكنا ما بطلان الاول فليشاهد ما حدث فلكون راسا بال المعجزات السحاب  
 والاسطار والحواسط لا الذي فليشاهد الذي فليشاهد وعلمه وما كان له الا وحده  
 وهو ضروري لا يغيره من غير ما راسا ليس هو معدوم والمعدوم لا يعلم الوجود  
 واسا بطلان السال ما وجد الامور جميع الوجود لان المجمع هو الذي لا يجوز ان وجد  
 من اثار الموجودات ممكنا نفسه وليس فليشاهد راسا ما ليس ممكن هو الواجب

الاستدلال بالكلام المشهور من ان المعدوم لا ينفذ فيه ولا يمكن اسناد الاثر  
اليه لانه متوجه عليه شكله معروفه قال في الرأى والحوادث مما وارثان محكمان  
الار العلم بمسا داسا دا الاثر الموجود الى المورث المعدوم اظهر كثيرا من العلم بذلك  
والدليل والاحويه عن الاسوله التي تورد عليه وايضا الواضح ان ربه الاختصاص  
وقول القائل هذا المورث ليس معدوم فلم يجب ان يكون موجودا على الاواسطه  
بل الموجود العلم وقول القائل لما هيته في الامكان لا يشترط الوجود والعدم  
فهو متوسط بين الوجود والعدم طنا حتى لا يدعي ان كل حصه على ما الوجود  
وانما العلم حتى يتم تكون الماهيه معاين لها فساد ذلك الحصر بل يدعي العقل  
حكم على كل حصه من الخصائص الى الهايه لها ان لا خلوعا على الخصائص حتى الوجود والعدم  
واذا كان كذلك فكون الماهيه معاين للوجود والعدم لا يندرج في قولنا انه لا  
واسطه بين الوجود والعدم قال في ربه قلت هذا السواد حواء  
الخاص المذموم علمنا الضرر في ان المورث الموجود لا يكون الامور حواء  
فدسه الله جماعه لصاحبا لار ساذنيه قال في ربه قال في ربه العلم بالصانع  
ثم سكر من علم من بعد الصانع عدا علمنا المعدوم عدا في محض وليس المعدوم على  
صفه من صفات الاثبات والاثبات من في الصانع ومن بعد الصانع مقياسا من كل وجه  
بل الثاني يتاقتض در الاول مع سادها وانما لهم القول بالصانع المعدوم من المعمله  
حتى اتقوا للمعدوم صفات الاثبات ونحوها ان المعدوم على حصاره الاكس  
قال في الوجه ان بعد الوجود من الصفات ما الوجود نفس الذات وليس مساهاه كالحز  
لجوهر وانما الحيز صفه رايه على ذات الجوهر ووجود الجوهر عند نفسه من غير  
تقدير ربه قال في الابه سوسعون في علم الوجود من الصفات والعلم في علم الذات

قال في الكيا الهراسي الطري اذا قلنا ان الوجود موجود ذاته هذا لا يعاقب  
من صحننا القائلين بالاحوال والناظر لها الاعلى الى المعمله الذي بالوا المعدوم  
قال في القسم الانصاري سارج الارشاد الهاضي ابو بكر وان ابنت الاحوال  
لم يجعل الوجود حالا فان العلم به علم بالذات عند ايها سم ويتبعه الوجود من  
الاحوال وهو من ان يكون الفاعل فادرا بالناظر لما في الحزم من مرارا الابه سوسعون  
في علم الوجود من الصفات فانما فالوا ذل لما في صفات ارضه النفس عديم  
تقدير ربه النفس لا يورث من وجود الجوهر وحيث وهكذا ما لا الكيا الوجود  
تقدير ربه النفس فان التميز للجوهر نفس الجوهر حاله ما المعالي قال  
في الدليل على وجود الصانع انه موصوف بالصفات العامة به كالحقيقه والقدرة  
والعلم وحوادث الصفات سر وطه بوجوه محلها وقد يكون الشئ موجودا او لا يكون  
محققا هذه الصفات وسجل الاحصاء من هذه الصفات من غير وجود  
قال في ربه ما قلناه صام الدليل الفاعل على انه فاعل من شرط الفاعل ان يكون موجودا  
قال في ربه قلت هذا الثاني هو ما ذكره ابو المعالي فانما صفات الصانع  
لوجوده والاصناف متفق كفي الصانع واما الاول فهو وان كان صحيحا لكن التمسك ابن  
من المقدمات فان العلم بان الصانع لا يكون الامور حواء ان من العلم بنشوت  
صفاته وان الموصوف الكون الاسودا وهذا من وجوده طوائف انكر واصام الصفات  
مع ان هذا ما صدى كذا الفاعل المندرج لعل حتى بالوجود وبكالا الوجود من محل الصفه  
فان محل الصفه قد يكون جاذا وقد يكون حيوانا وقد يكون مادرا وقد يكون عاجزا او الصفه  
انما قد يصح لها الصفه عند كثير من الناس بشرط فاسماها محل اخر والصفه وان  
كاتب معتز الى محل وجودك وهو من ما لا اعتبار الى المحل القابل واما المنقول







مفر محرر بر حوا على انهم بالملام وهذا ادامل بهذه السفينة امتت نفسها  
 الى الساحل بعد موت اوتقارار رابط بطها لدرت العقول بذلك بهذا اذ قيل  
 ان الحوادث سقي وديم بعرضيق سها ولا مسك عكها ولها انه يحايه على هذا وهذا  
 فالاول اكثر واسا الثاني مقلد لفعال ان الله عسل السموات والارض ان نزولا الامور من  
 امامه ان سقم السماء والارض بامر وحواله رقع السما بعد حمد نزولها وهذا الانقايكون  
 بالرق الذي بمدا الله به المحلومات وما ذكرناه سران يسر الاعمال المحنة فالاسار  
 يسكن وجود الصانع سر عرا صاحب الى صفة كليه هو معنى ما دلل كثر السهراني  
 قال اما تعطيل العالم عن الصانع طست اراها مقالة واخر عليها صاحب طلة الاما  
 على عن شرد منه فليله من الدهر اهه فالوا ان العالم لا لازله احرا مشوته محرر على  
 على سها منه فاصطكت انفاقا محصل العالم شكله الذي يراه عليه فالسهراني  
 وليست اري صاحب هذه المقالة من ينكر الصانع لكنه يحيل سب وجود العالم على الخلق  
 والانساف باحرار اعلى التعليل ما عثت هذه السلسلة من الطريقات التي يعام عليها كان  
 فالنظر السليم الاساسه سهلت صوره ومطربها رويته فلهذا صانع عليم  
 ما در جليم ابي الله شكله ليس سالهم من خلق السموات والارض لعلهم لا يعرفون العبد  
 وليس سالهم من خلقهم ليهول الله واهم عطلوا غرضه القطعه في حال السرا لا اشكر  
 انهم يلوذون بالسوا في حال الضرا و عوا الله بخلصن له الدين واداسم الضرا بالحقول  
 سر دعوى الامانه مال السهراني ولها لم رد التكليف بمعرفته وجود الصانع  
 واما رد معرفه الجسد وهي الشكر امرت اراها بالاساس حتى يهولوا الله الا الله صانع  
 ابد الله الا الله فلهذا جعل المراع من الرسل والخلق في الجسد وكل ما يرا وادخل  
 جده لفرغم وان يسر به يوسوا واذا ذكر الله جده انما ان يكون لا يوسر الا افع  
 واذا

واذا ذكرت ذلك في القرآن وحده ولوا على ادماهم نفورا مال السهراني ومنه سلك المتكلمون  
 طريقا في اثبات الصانع وهو الاسدال بالحوادث على محدث صانع وسلك الاوابل  
 طريقا اخر وهو الاسدال بالامكان الممكنات على سرح لاطل طريق الامكان مال اربعة  
 قلت وهذا الطريق الثاني لم يسلكه الاوابل واما سلكه اربعة من بعده ولكن السهراني  
 واساله العومون مذهب ارسطوا ولسا عدا والاوابل ادخلهم في الفلسفة على كتابه سينا  
 مال السهراني ويدعي كل واحد في جهة الاسدال صريده ويدرهم مال انا انزل  
 ما شهد به الحوادث اودل عليه الامكان بعد عدم المقدمات دون ما شهدت به  
 القطع الاتساق سر انا حجة في داته الى مدروهي في طلب الحقائق موحده الله  
 ورا عرصة ومنع الذي الشدايد ما انا صاحب نفسه اوضح سر صاحب الممكن الخارج الى  
 الواجب والحادث الى المحدث وعن هذا المعنى كانت تعريفات الحق سبحانه في البراءة على هذا  
 المصالح ام سرك الحظر اذ ادعاه ام من جليم سر طلال البر والحرمان سر برزكم من السما  
 والارض وغير هذا المعنى مال السهراني في حلق الله العباد على معرفته فاحال الشياطين  
 عنها كالسهراني طلت لوطا الحريص الصي هو الله طلع على حقا ما حالهم الساطر  
 وحسب عليهم ما اخلط لهم مال السهراني في ملكا المعرفه في ضرورة الاضاح ودلك الاختلاف  
 سر السطان هو سوليه الاسدعما وبع الحاجة والرسا معوثون لذكير ومع القطر  
 ويظهر حاجن سوليا الشياطين فانهم الناقون على صلا القطر وما داره عليهم سلطان  
 انفسا لذكر لعله مدرا وحسب مال ان سبه ورحم الله الذي في الجسد اساطر  
 رهم ان سر لوابه سالم نزل به سلطانا وهذا المرض العام في اكثر بني ادم وهو الشكر بالانوار  
 وسالوس الكرم بالله الا هم يشركون واسا القليل هو سر صراط والاعراض والاعراض  
 ما رقع لرحون وليس في الحديث ان الساطر سولهم الاسعاع الصانع تعان هذا الاسعاع  
 حاضا لبعض المسار وكثير منهم في بعض الاحوال وهو سر السسطر هو سر السسطر

في كلامه  
 انهم لم  
 عاوضوا

الهادي من رتب الى الله تعالى تزيث مسامحة حتى رجع الى نفسه اذ في رجع فعرف  
 احتياجه اليه في تلوينه ونقائه وطلبه في احواله ثم استبصر من انشا الافاق الى ابابت  
 الانفس ثم استسهل به خلق الملكوت لا بالملكوت عليه الى اخره فالتبس عليه  
 فلبس هو وطايعه بطور انما يصح من رتبة حتى لم يسهل له الحق عايد الى الله تعالى وطلبه  
 مع طوف من اسد الخلق على الخلق او من اسد الخلق على الخلق والصواب الذي يدركه  
 الاله هو نور المسير عودا الى الله تعالى واما بعد من عايد من الانا الانفة والمصيبة  
 من لهم ان العار حق وذلك من صحت الرتبة وصدق اخره الرتبة على الله عليه وسلم  
 والمقصود المسئلة ان احاد المعين الى العلم لا يسهل العلم خاصة كل من هو سلة الانس  
 على فكره الناس السوي والمثلي ايضا والمحاكمة التي يصر مع العلم بما دون الحاحية  
 اعظم ومعاريف النفس من العلم الذي لا يدرك به دون ولها طاعت معرفة النفوس بالحب  
 وكبره وسعها ومعاريفها من رتبته من علمها من رتبته بالاحصاء اليه والى الله والاحبة  
 ولها اكار ما يعرف من احوال الرسل مع اسمهم بالاحصاء والحواس والافكار حسن عافية  
 اساع الرسل وسوعا من المكنون بين اسع من معرفة صلاح الرسل واساعه ما يبيد العلم  
 فقط ما رتب هذا العلم مع الحب والرهبة فيفيد كمال النفوس العلمية والعلمية بنفسه  
 خلاف ما يفسد العلم من العلم بفساد العلم ولهذا كان كمال الناس على الاقرار بالصانع بطري  
 ضروري وذلك الامطار التي تفيض الى ذلك اعظم من اصطراها الى ما لا يحق به حاشاها الا ان رتب  
 الناس يعرفون من احوال من يطلبون ساعهم ومعارفهم لولا امورهم وما ليكم واصد بانهم يعلمون  
 بالانعلمون من احوال ولا حزن ولا حافوة ولا سحر من الخلق الى حاله من حصر رتبته  
 ادهو الذي طلبهم واما المصانع وديعهم المصارع وما لم يسهل من الله تعالى واسلم الرتبة من  
 واما محصل من علمه ما هو حكمة ونسبته ورحمة الالهية فلا صلاح الا انما يكون هو  
 معونهم الذي يحسنه ويعطينه ولا يخلق له انما كما يحسنه ثم تحب الله بالاحسن والاهل  
 وطاهي عما انما يحسنه الله كماله الصبح وسكان حب المصالحية الالهية في كل معلوم

ان

ان السؤال والحب والذل والخوف والرجاء والعظم والاعتراف بالحاجة والامانة وحقوقه  
 من رتبته بالشعور بالمسؤول المحبوب المرحوم المحبوب المعبود المعظم الذي يعرفه النفوس  
 بالحاجة اليه ما دام هذه الامور بالانسان للنفوس منها وهي محاحة اليها وهو ضروري لها فان  
 بر طفا والارضا وهو الاعتراف بالصانع اولى ان يكون ضروريا ودولة علم رتبته في رتبته ودولة  
 على العظم ودولة على حلت عبادي حيا طهم لا يسهل حرد الاقرار بالصانع فقط انما رتبته  
 عنود من الله تعالى بالحب والعظم والاحصاء الذي له وهذا هو الحسنة واد اخرج يعطى الناس  
 على العظم بما عرفت من المصنعا ما يحمله وما يطلع من رتبته بالانسان الله واستيفتها رتبته علوا  
 لم يسع ان يكون في الخلق ولا راعى العظمه فالعلم الذي يقرن به حيا طهم من رتبته معرفة  
 في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والمعرفة ما تحبه النفوس من العلم والتكر ما تكرهه رتبته  
 عند العلم به فلهذا قد سمي من رتبته مع علمه بالله حيا طهم وانما به الاله طارنا حلالا في العالم  
 الحيا طهم من رتبته بالانسان الله لا يسهل عارفا حية وحشية وبالله مع الامرار وجوده وهذا الذي يسلم  
 للاراد وسر المعلوم بالكون الاسع من رتبته بالانسان الله وهو رتبته بالعلم الذي يكون معلومه  
 معا حاشا وبالعلم الذي هو قسم المعرفة ما يكون المعلوم به كليا عايدا وبالعلم بالعلم بالاول  
 الرتبته بالاول فالله رتبته رحمة الله ما سلكوا على المنطق من الطرق في اسرار الصانع  
 بوضع التسلسل والادور هو طريحي في اطاره رتبته من عدم ثم ما اراد اسر هذا منقول لو كان  
 جميع الموجودات مكننا منقرا الى طاعته من رتبته بالانسان الله كان هو العاقل الفاعل له لم كون كبريه ما عايد  
 لا اخر وهذا سر الادور القتل المبيع وادان ذلك العبر عن اخر رتبته وجوده عايد من رتبته الى  
 غير عايد وان شئت قلت لنم موثرين كل منهم موثر في الاخر الى عايد رتبته وهو لا يمكن الوجود  
 منقرا الى غير الرتبته نفسه فها سوالان احدهما قول القائل لم لا يجوز ان يكون المجموع واجبا  
 نفسه وان كان كل فرد من افراد مكننا بنفسه وهذا حجة هذا ما به مسلم بموجب واجب  
 الوجود بنفسه مع انه باطلا ايضا لان المجموع هو الاخر المكننا مع الالهية الاختصاصية

وكل من لا يتراكم بنفسه واليه الاحتمالية عرض من الاعراض الذي لا يتغير  
 فهو انما يمكن لنفسه بطريق الادب فكل من لا يتراكم من الاله الاحتمالية  
 يمكن لنفسه واسع ان يكون هناك ما يتغير واحدا بنفسه وانما ان ما يتغير  
 الافراد قد يوصف به المجموع وبذلك يوصف ما كان الافرادية لطبيعة مشتركة بلط  
 وبين المجموع وحدا ايضا المجموع به خلاف ما اذا حدث للمجموع بالتركيب وصف  
 من الافراد ومعلوم ان كل واحد واحد ادا لم يكن موجودا بالاعتناء وهو  
 يفتقر محتاج فكله المميزات المحتاجات واحتمالها لا يوجد استغنائها  
 الا ان يكون بعضها معاوية لا يغرد الصعوبة اذ اجتمعتا حصل اجتماعها  
 يوم ان كلامها مستغنى عن غيره من وجه محتاج البين وجه واسا اذ قد ان  
 فلا من ينظر الى غيره من كل وجه فليقع ان حصل لها بالاجتماع هو او وجود  
 واحد بالافراد والعدد من ان كلامها ليس له شي الا بالعدد وهذا هو  
 الدور القبل دور اللاحقين والعلل الفاعلية والعامة فلا يحصل احدا  
 من الاخر شي والعدد وان لم يكن شي فلا يحصل بالاجتماع وجود  
 اصلا من هذا ان كل وجه هو مصدر كل وجه الى غيره والمجموع ايضا مصدر  
 كل وجه الى الافراد فادى فرد من الافراد مدد عنده لهم عدم المجموع فليس في  
 المجموع وجود يعطيه الافراد والاشي من الافراد وجود يعطيه للمجموع اذ لا من  
 الافراد وهذا خلاف ما اذا اجتمعت احاد العشر ما لو بها عشرة لا يحصل الافراد  
 كما ان كل فرد ليس وجوده مستغنا عما العشر بل ان كل من الافراد وجوده من العشر  
 ولا من غيره ان يمكن وجوده بنفسه وان يمكن سرطا في وجود الفرد الاخر وان يكون  
 الحكم الخاص بالاجتماع العشر لا يحصل لعدد فرد فليس ان مجموع المميزات بالافراد لا يمكن  
 والسؤال الثاني سوال الامدى وهو قوله ما المانع من كون الجملة ممكنة الوجود

اتصاف

وكون

وكون وجهها به حج احادها ووجه كل واحد الاخر الى غير ما به سوال عن هذا  
 اوجه الاول انما اذا كان كل من الجملة ممكنة بنفسه او وجد الابهة بكل من الاحاد ليس  
 وجوده بنفسه والجملة ليس وجودها بنفسها فليس هناك من وجوده بنفسه واما ليس  
 وجوده بنفسه فلا يكون وجوده الا بغيره بمعنى ان يكون هناك غير لنفسه هو جملة مجموع  
 الممكنات ولا من الممكنات والممكنات كذلك هو وجوده بنفسه وهو الواحد بنفسه  
 ضرورة وانما قولكم له يكون بوجه كل واحد الاخر اي يكون كل من الممكنات وجودا يمكن اخر  
 على سبيل التسلسل فقال له نفس طبيعة الامكان ما عليه مجمع الاحاد  
 وهي مشتركة فيها ولا يصور ان يكون شي من افراد الممكنات حاد غير هذه الطبيعة  
 العامة السامكة ونفس طبيعة الامكان بوجه لا مقدار الى الغير بل هو وجود  
 ممكنات مدون واحد بنفسه للزم استغناء طبيعة الامكان عن الغير فيكون  
 ما هو مانع من مقدار الى غيره ليس ممكنا مقدرا الى غيره وذلك جمع من التقيص من بين  
 ذلك انه مما قد من الممكنات التي ليست متناهية ما به ليس واحد منها وجودا  
 بنفسه بل هو مقدار الى ما بعده وسدده فالسؤال الثاني من هذا الاول بهذا الصفة  
 من كل وجه فليس لشي منها وجود من نفسه والاحتمال فلا يكون هناك وجود اصلا  
 بل اذ اما لا يقال هذا هو وجود ما خردا والاخرى خردا الى غير ما به وهذا ايضا خردا والاخر  
 ابدى خردا الى غير ما به فان حقيقة الكلام انه بعد معدوم لا الهام لها فان قدر  
 ما علما اذ ان لم يكن وجودا بنفسه لم يكن له من نفسه الا العلم وقد قدر ما عليه ليس له  
 من نفسه الا العلم وقد قدر ما به هذه الامور المتسلسلة ليس لشي منها من  
 نفسه الا العلم والمجموع من نفسه الا العلم وليس هناك الا الافراد والمجموع

وكون بوجهها به حج احادها ووجه كل واحد الاخر الى غير ما به سوال عن هذا  
 اوجه الاول انما اذا كان كل من الجملة ممكنة بنفسه او وجد الابهة بكل من الاحاد ليس  
 وجوده بنفسه والجملة ليس وجودها بنفسها فليس هناك من وجوده بنفسه واما ليس  
 وجوده بنفسه فلا يكون وجوده الا بغيره بمعنى ان يكون هناك غير لنفسه هو جملة مجموع  
 الممكنات ولا من الممكنات والممكنات كذلك هو وجوده بنفسه وهو الواحد بنفسه  
 ضرورة وانما قولكم له يكون بوجه كل واحد الاخر اي يكون كل من الممكنات وجودا يمكن اخر  
 على سبيل التسلسل فقال له نفس طبيعة الامكان ما عليه مجمع الاحاد  
 وهي مشتركة فيها ولا يصور ان يكون شي من افراد الممكنات حاد غير هذه الطبيعة  
 العامة السامكة ونفس طبيعة الامكان بوجه لا مقدار الى الغير بل هو وجود  
 ممكنات مدون واحد بنفسه للزم استغناء طبيعة الامكان عن الغير فيكون  
 ما هو مانع من مقدار الى غيره ليس ممكنا مقدرا الى غيره وذلك جمع من التقيص من بين  
 ذلك انه مما قد من الممكنات التي ليست متناهية ما به ليس واحد منها وجودا  
 بنفسه بل هو مقدار الى ما بعده وسدده فالسؤال الثاني من هذا الاول بهذا الصفة  
 من كل وجه فليس لشي منها وجود من نفسه والاحتمال فلا يكون هناك وجود اصلا  
 بل اذ اما لا يقال هذا هو وجود ما خردا والاخرى خردا الى غير ما به وهذا ايضا خردا والاخر  
 ابدى خردا الى غير ما به فان حقيقة الكلام انه بعد معدوم لا الهام لها فان قدر  
 ما علما اذ ان لم يكن وجودا بنفسه لم يكن له من نفسه الا العلم وقد قدر ما عليه ليس له  
 من نفسه الا العلم وقد قدر ما به هذه الامور المتسلسلة ليس لشي منها من  
 نفسه الا العلم والمجموع من نفسه الا العلم وليس هناك الا الافراد والمجموع



ان حقيقته مسئلته للعدم لا يقبل الوجود فليس كذلك بل هي مابله للوجود  
 وازادت ان حقيقته لا ينفي الوجود بل ليس لها من نفسها عدم وان جرد  
 لا يكون الا من غيرها لان نفسها بهذا معنى والفرق بين لونه ليس له من نفسه  
 العدم ومن لونه نفسه مسئلته للعدم فرق بين ان يكون له من نفسه ليس  
 له من نفسه لا يريد به انه في الخارج نفس ثابت ليس له الا العدم او هو مسئلته للعدم  
 فان هذا بخلافه من قول المعدوم شئ ثابت في الخارج او قول المشاهات في الخارج  
 امور متعاضدين للوجود المحقق في الخارج وهذا حال اطلر ولكن المشاهات والشيء ينفرد  
 في الدهن من وجود في الخارج وبعد ذلك فاني الادان معارضا في الاعيان فاداننا  
 هذا الممكن لسل الوجود والعدم او نفسه او حقيقة الوجود ولا يستلزم  
 العدم معني به ان ما صورة العقل من هذه الحقائق لا يكون وجودا في الخارج  
 نفسه وليس له في الخارج وجود من نفسه والحق عنه في الخارج بل ينفي ان يحق  
 حقيقة في الخارج يصير موجودا فكذلك لا يحق حقيقة في الخارج فلا يكون موجودا  
 وليس في الخارج حصة بانه ان يكون لسل الاشياء وليس في المراد ان ما صورناه في  
 الادان هل يحق في الاعيان اذ لا يحق في الاعيان هل يحق في نفسه او غير  
 فادان المراد ان المراد ان لا يكون لسلها ما يحق في نفسه في الخارج فليس فيهما  
 هو مدعى نفسه لغيره في الخارج بطريق الاولى وليس فيهما الا ما هو معدوم في الخارج بل  
 فان الممكن اذ قد علم موجود نفسه مدعى في نفسه لغيره فادان لغيره ليس في الخارج  
 الا ما ليس له وجود نفسه لم يكن في الخارج الا ما هو مع الوجود اما نفسه واما لغيره  
 را يكون علم شئ من ذلك غير ان علمه بوجده بل هو معدوم نفسه منها اطلاق جرد  
 اذ لا يقع وحده لا يكون في الخارج الا العلم المستقر فادان بعد هذا هذا الذي وجد  
 له من نفسه موجود بهذا الذي لا وجود له من نفسه ولم خرا من ان هذا

هذا

هذا المعدوم موجود بهذا المعدوم ولم خرا من ان هذا المعنى موجود بهذا المعنى  
 يتكرر هذا ساقا حيث جعل المعدوم موجودا معدوم وسلسات ذلك في نفسه  
 لسلسل المشاهات ومن جعل كل واحد منها هو الذي ان هذا المعدوم الاخر الوصف  
 الرابع ان يقال الممكن لا يحق وجوده بخبره ما في ذلك الممكن الاخر ان يحق وجوده على غيره  
 الا بعد وادان ان الممكن الذي يدرا به اليه على الموتر المخرج لم يخرج وجوده على غيره  
 طر يسل الوجود والعدم فالممكن الذي يدرا به الا ان المفعول المصوغ المخرج اولي الاخر  
 وجوده على غيره بل هو مابله للوجود والعدم بل الممكن لا يكون موجودا الا بعد ما به تحت وجوده  
 فانه ما دام متوقفا على مكان الوجود والعدم لا يوجد فاحصل ما به تحت وجوده وحده  
 وادان ذلك في نفسه الممكن لا يحق به يمكن بل لا يمكن الا الواحد والواحد ما نفسه  
 واما لغيره والواحد غيره هو الممكن من نفسه الذي لا يوجد الا ما تحت وجوده وحده  
 فيمع سلسل الممكنات تحت يكون هذا الممكن هو الذي يحق في الاخر بل لا يحق الاخر  
 ما هو واحد وما كان مكانا فاقا على المكان لم يكن واحدا لا نفسه والآخر ما وادان  
 لسلسل المشاهات المابله للوجود والعدم من غير ان يكون لها وجود نفسه ذات بانه  
 علم طبعه الامكان ليس فيهما واحد فلا يكون فيهما ما تحت به من الممكنات بطريق الاولى  
 فلا يربط بين الممكنات ويدرج تحت الممكنات هذا خلف واما لهم هذا لما وادان الممكنات  
 بوحدة الممكنات ليس لها من نفسها وجود من غير ان يكون هناك واحد نفسه وادان سائر  
 الباقين في الممكنات فيل ينفرد وجودها الى ما به تحت وجودها تحت يكون اما واحد الوجود معه واما مع  
 العلم اذ قد حصل ما مع الوجود اولي مع امكان العلم وكونه موجودا لم يخرج الوجود مع  
 امكان العدم بالاول على الجهل والناي قول من يقول من الجهل وكونه ليس من الناس بل من  
 هذا الاجل فان ما على القول الصبي بلا كلام را ارد ما سابع القول بل انما الوجود الخامس  
 الممكن لا يحق وجوده بخبره ما في ذلك الممكن الاخر ان يحق وجوده على غيره  
 فادان ذلك في نفسه الممكن لا يحق به يمكن بل لا يمكن الا الواحد والواحد ما نفسه



متشابهة حدث الحوادث فالمطر والسحاب والحرارة والبرودة والصور والاعراض  
 متشعبة ان يكون وجودها واحداً لكونها كانت معدومة وتوسع ان يكون متشعبة لكونها حدثت  
 الطريقة يعلم انها ممكنة بم جعل الارزاق التي سلكها ان يشاهد العين الكبري في اسرار الصانع كما ذكره  
 في رساله امات واحدا لوجوده وبها يذوق العقول والمطالب العاليه قال ان تفتحه  
 رتد رانت من اهل عصرنا من صنف من اصول الدين ويحفلون علمه جمع الدين على هذا الاصل  
 سقاها ولا كد منهم من انكر ذلك اصلاً بل جعل عملهم في منى الحكاياه امساع وجوده سالاً  
 يتناهل من غير وجه من منهم من جعل مع اهل حله الوجود ويصفه بصفه تصدق لكونه  
 قراها على القوي راعا من شجراً فليطير العاقل ما هو الرتبة الذي الله هو لا وما هو  
 الطريق لهم الى اثباته وتناقضهم فيه ما بالنا ليس بوجه الوجود بغير علم العالم بمرحاً  
 اور رتقا وذلك مستلزم للتسلسل ودليله الذي اثبت به راجع الوجود محله فيه بل كل ما  
 سمي بسلسله وان ذكر طريقه ليس بالانسان فينا ان كان كل وجود اذا كانت  
 الله من حيث ذاته من غير الهات الى غيره فاما ان يكون حيث يجب له الوجود في نفسه  
 او لا يكون فانه هو الحق بذاته الواحد وجوده من ذاته وهو القوي هو ان لم  
 لم يحسن ان يقال هو متوسع بذاته بعد ما فرض وجوده بل ان قورن باعتبار ذاته شرفاً  
 مثل شرفاً عدم علته صار متعدياً او مثل شرفاً وجود علته صار واجباً وان لم يقرن بها  
 سبباً لاحصول علمه ولا عدياً سبباً له من ذاته الامور المالك وهذا الامكان ملون باختيار  
 ذاته السمي الذي لا يحب ولا امتنع فكل وجود اما واحدا لوجوده بذاته واما ما يمكن  
 الوجود بحسب ذاته اشان ما حقه في نفسه الامكان فليس محض وجوداً  
 من ذاته فانه ليس وجوده من ذاته اولى من عدمه ومن حيث هو ممكن فان صار احدهما اولى  
 فمحذور شرفاً او عيبه وجوده كل ممكن الوجود هو من حيث هو ممكن اما ان تسلسل ذلك  
 الى غير النهاية فالكون كل واحد من احاد السلسله متساوي ذاته والجملة معلقة بالكون غير

واجبه ايضاً وحسب غيرها ولنه هذا ما ناسترخ كل جملة كل واحد منها معلول  
 فاما ان يصر على حارجها كما دكا وذكرا لانها اما ان لا تقتضي علته اصلاً ملون واجبه  
 غير معلوله وكلف ساقى هذا واما محب ما حاد كما واما ان يصر على كل واحد منها  
 فتكون معلوله لانها ما ان تلك الجملة والكل شي واحد واما الكل يعني كل واحد فليس حجة  
 الجملة واما ان يصر على كل واحد من بعض الاحاد وليس بعض الاحاد اولى من كل واحد من بعض  
 ان كان كل واحد من هذه معلولا ولا علته اولى من ذلك واما ان يصر على حارج  
 غير الاحاد كلها وهو الثاني اشان كل جملة جملة من غير شي من احادها فانه علم  
 ان الاحاد ادم للجملة والامكان الاحاد غير محتاجه اليها والجملة اذ امت ما حادها  
 لم يحتاج اليها بل ما كان من علمه لبعض الاحاد دون بعض ولم يزل علمه للجملة على الاحالات  
 اشان كل جملة مترتبة من علمه معلولات على الواو سقاها علمه غير معلوله من طرف  
 لارها ارباب وسطاً هي معلولة اشان كل سلسله مترتبة من علمه معلولات  
 فبما مشاهد ارجح مشاهيد صدقها اذا لم يكن معها الا معلول احادها الى علمه  
 حارجها فكلما كانت متصل بها الاحاد طرف مطهر انما ان رتقا ما ليس معلول به  
 طرف ونهاية فكل سلسله من الوجود بذاته قال ان تفتحه رتقا رتقا  
 فمحزون هذا الكلام ان الوجود اما واجب نفسه واما ممكن لا وجوده الا بعين فاقول  
 ذكر في الاشارة في كل من قبل ان في ذلك تكبير الاحتجاج اليه وان كان الممكن لا وجود  
 الا بعينه فهو متفوق معلول وتوسع تسلسل المعلولات لان كل واحد من تلك الاحاد  
 ممكن والجملة معلقة بتلك الممكنات فتكون ممكنة غير واجبه ايضاً وحسب غيرها واما ان  
 غير جملة الممكنات واحادها فهو واجب بهذا معنى بولده اما ان تسلسل ذلك الى غير النهاية  
 فالكون كل واحد من احاد السلسله ممكن بذاته والجملة معلوله بالكون غير واجبه  
 احادها وحسب غيرها لكن بولده اما ان تسلسل ذلك الى غير النهاية

انه حرف ذكر اختصارا اذ كان هو معصوم والمعنى وان لم يسلسل المحركات است  
 الى اوصاف الوجود وهو المطلوب ولو قل بدل هذا اللفظ ان يسلسل ذلك وهو  
 الصواب المناسب لمطلوبه ثم ذكر شرح هذا الدليل على وجه تفصيل بعد ان ذكر  
 بطلان ما اذا تسلسل المحركات وكل ما معلول فانها تسقى علم خارج عن احاد  
 انما ما ان يكون لها علم واما ان يكون وادان لها علم فالحكمة اما المجموع واما بعض  
 واما خارج عنه والاصنام متعده الاخر اما الاول وهو ان تسقى علمه اصلا  
 يكون الجملة واحدة غير معلولة بهذا الاساني لانها اما في احادها واما في جماعتها  
 كان معلولا واحدا بغية وهذا صواب بعضه بالارزى بوجهين احدهما ان الجملة  
 مركبة من الاحاد واحدا لا غيرها وما انفقر الى غير لم يلزم واحدا نفسه وهو غير  
 صواب لانه لو قدر ان كل واحد من الاحاد واحد نفسه لم يسع ان يكون الجملة واحدة  
 نفسها وان مجموع الاسماء الواحدة نفسها لا يسع ان يكون غير محتاج الى اسود خارج  
 عنها وهذا هو المراد بلونه واحدا بنفسه ولكن هذا من جنس تخمين على من الصفات  
 من التركيب وهو مجرد احضه الوجه الثاني ان كل واحد من الاحاد يمكن  
 غير واجب والجملة لا تحصل لانها ما الاصل الا بالمكن انما ان يكون مكملا وهذا  
 السهروردكي قال وهذا القول من الساني هو الذي ذكره السهروردكي في تلخيصه  
 وهو احد الوجهين الذين ذكرهما الرازي وهو واحد وجهين من الامدى ايضا  
 قال السهروردكي لما كان كل واحد من الممكنات محتاج الى العلم محمدا محتاج  
 لانه معلول الاحاد الممكنة لتسقى الى علمه خارج عنه وهو غير ممكنة لانها لا  
 ٥ - ممكنة ذات من الجملة فكل واحد من الاحاد الوجود وقد نزلها الامدى بوجه  
 الب وهو انه ان كانت الجملة واحدة بل لفتا هو من المطلوب قال الجملة

ان يكون واجبه لانها وان لم يكن ممكنة لا جائزا ان يكون واجبه والامكانات  
 احادها ممكنة وقد قيل انها ممكنة فالزم ان كانت واجبه فهو مع الاسماء  
 المطلوب وهذا الوجه الثاني الذي ذكره هو وجه ثالث وليس هذا يحصل المقصود  
 انه حسب الامم سوت واحد نفسه خارج عن جملة الممكنات وهذا رد بعضهم  
 على هذا السؤال فقال اذا كانت الاحاد ممكنة ومعناه امسار كل واحد  
 الى علمه وطب الجملة لم يجمع الاحاد فلا يسع من اطلالات الوجوه وعلما  
 يمكن ان علمها معنى انها غير متصلة الى امر خارج عنها وان كانت اعاصها ما سقى  
 بعضها الى بعض فالب الامدى وهذا ما قلناه اذ كانت الجملة غير ممكنة كانت  
 واحدة فذا تها وهي مجموع الاحاد وكل واحد من الاحاد يمكن بالجملة انما ممكنة بانها  
 والواحدة مدانه لا يكون مدانه فالب ان من جهة قلت وهذا السؤال قيل لانه واجبه  
 احدها ان يقال انها واحدة بالاحاد والاصابع جميعا ومعلوم ان الجملة من الاحاد  
 واجبا عنها فاذا كان ذلك ممكنا كما لا يمكن يكون السؤال سابقا فالب  
 الامدى الساني ان يقال المجموع واحد باحاطة الممكنة واجبا على المجموع نفسه ممكنا  
 بل يقال المجموع واحد بالاحاد الممكنة وهذا هو السؤال الذي يصد عنه من يسمي بقول  
 وحسب نسبي حواءه بالاصابع الذي للمداس ولى ان يكون ممكنا للونه عرضا لها  
 والعرض محتاج الى سوارته فاذ كانت ممكنة بان هو اولى بالامكان وهو ذلك الاحتمال  
 الثاني ان يقال كل واحد من الاحاد به مجموع والمجموع ممكن ايضا لكنه به مجموع  
 الاحاد والمجموع وهذا السؤال الذي الامدى تورد ان كل واحد هذه الحقبة في كماله السهر  
 واما من كان قال ساسا المانع من كون الجملة ممكنة الوجود وطلون برحمتها من اجادها  
 ويرجع احادها كل واحد الى غير الهاميه قال هذا اشكال مشكوك في ما يكون غير

[illegible]

الجواب الفرض مع ضرورة كلاله اذ قيل هو ممكن واجب بالاحاد وصدق له واجب  
 ممكن الاحاد وصدق له الاحاد ممكنة ومعلوم ان الممكن لا يكون متكاملا مع لم يكون  
 معلولا للممكن واحدا ما لم يكن مثل محب الممكن ولكن لا محسب الا بالواجب منه بل ما كان  
 واحدا من الممكنات ضرورة لوجوه وهو ممكن بكونه اذ كان كل واحد من الممكنات التي لا يلازم لها  
 ضرورة لوجوه وان الاحاد الذي حصل الممكنات المتسلسلة التي معلومة معلولات  
 سوف على كل واحد واحد من تلك الامور التي كل واحد منها معلوم بالاجتماع اولها بالاسكان  
 وان بعد الوجوب ان يدر ان له حقيقة غير الاحاد فليسا ند اذا صدر سلسلة العلل والعلل  
 كل منها يمكن ان لا بد لها من امر خارج عنها وهذا امر يتفق عليه بين العلماء وهو من امور  
 العلوم الطبيعية ولو لا بعض ساخر البطا وطولوا من ذلك وسكر منه بعضهم فلا يدر  
 والامر بانما سطر العلم في هذا حل هذا السؤال مناه على ان المجموع ليس هو كل واحد واحد  
 من الاحاد واذا المجموع معار لكل من الاحاد صدق ان هو واحد بكل واحد واحد  
 الاحاد وحده والمجموع بل من جهة لونه مجموعا واحدا بالاحاد الممكنة والاشياء هو  
 الفيلسوف الذين حتى انهم راكروا انهم ليسوا بواحد بل كل جملة ان يوصف بان وصف  
 به احادها قال اني سنا ليس واحد على كل واحد على كل واحد على كل واحد على كل واحد  
 ان يقال الكل من غير المساهر يمكن ان يدخل في الوجود ان يدخل في الوجود ان  
 كل واحد يمكن ان يدخل في الوجود من كل الاسكان على الكل كما على كل واحد وكل  
 كل السهر وردك الحكم على الكل بما على كل واحد واحد لا يجوز ان كل واحد من الحول جاز  
 ويوصف بصفة واحدة وليس كذلك المجموع وكل واحد من الصلح يمكن ان يدخل في الكل  
 غير ممكن وهذا السؤال خارج عنه ما وجد احد من ان يقال ليس الاجتماع يسع  
 الممكن واحدا نفسه بل هو بالاخترا فان ساد هذا معلوم بالضرورة ولم نقله احد

لف والاجتماع عرض نفسه الى محله وادان محل العرض غير واجب نفسه كان  
 العرض المنفصل الى الممكن نفسه اولى ان يكون ممكنا غير واجب نفسه وانما بنوع  
 وجوده بالآخر الممكن وحده يكون ذلك الاحتياج ممكنا بنفسه واحدا لا احراد اذ ان  
 ممكنا بنفسه نفس اجتماع الاحاد من جملة آخر المجموع فقال المجموع هو الاحاد  
 مع الهه الاجتماعيه وكل واحد من ذلك ممكن ليس واجبا بنفسه وحده بل يكون هذا  
 مجموع مفصل عن جميع الاحاد ولو قيل جمل المجموع بالاحاد لكان هو الواجب  
 احد الجزئين الممكنين بالآخر وهو وجوده في المكان نفسه الذي هو الصورة الاجتماعيه  
 سائر الاحاد التي كل منها ممكن بنفسه وادان كان كذلك كان هو مجموع حصول احد  
 الممكنين بالآخر من غير شي واجب بنفسه ومن المعلوم ان المعلق بالممكن نفسه ادلي  
 ان يكون ممكنا بنفسه والممكن نفسه لا يوجد الا بعينه فلو كان الوجود واحد منها على  
 هذا القدر والعدد من المحدثات بل وجدت بها كشي خارج عن المحدثات وجدت في  
 الوجه السابق ان يقال المجموع الذي هو ههنا اجتماعه بسببه واصافه بل جاد الممكنات  
 ليس هو جوهرها بما بنفسه مع ان يكون واجبه بنفسها وان العرض منفصل الى غير  
 والسبب من ضعف الاعراض وما كان منفصلا الى يمكن من المحدثات اسرع وجوده  
 بالمعنى الى طرف واحد من المحدثات اولى ان يكون واحدا بنفسه وادان بالاجتماع  
 ممكنا بنفسه وكل واحد من المحدثات على نفسه ولا يوجد شي مما هو على نفسه  
 الا بعينه لم يوجد شي من ذلك الا بعينه وسرع وجود الممكن محموم فلو كان الممكن  
 لا يوجد بنفسه فلا يوجد حده على بطون الاولى وهو معنى قوله المعلق بالممكن اولى  
 ان يكون ممكنا الوجه الثالث ان يقال المجموع اما ان يكون مغايرا لكل واحد  
 واحد واما ان يكون فان لم يكن مغايرا بطل هذا السؤال ولم يكن هناك مجموع غير

غير الاحاد الممكنه واذ كان مغايرا لها فهو معلول لها ومعلوم الممكن اولى ان  
 يكون ممكنا وهذا معنى قول ابن سينا ان الجملة اذ لم يضر على اصلا اي لم يسلم  
 على يكون موحده للجملة ذات واجبه غير معلوله وكيف يتاق هذا وانما يجب  
 باحادها فتقول هي لم يجب بنفسها وانما وجدت باحادها وما وجدت بغية لم يكون واجبا  
 بنفسه وانما يجب هذا بالكلام على بيان الامري حيث قال هذا اشكال يشكك  
 ورما يكون بعد عرض حله مع انه يعظم ما يتكلم فيه من الكلام والفلسفه وتقول خطبه  
 ابتكار الانكار ما اصوله الفلاسفه من انه لما كان كمال كل شيء واما حصول كماله  
 الممكنه له كان كمال النفس الانسانيه حصول ما لا من الكمالات وهو الاطافه  
 بالمعصيات والعلم بالمجهولات الى ارد كعلم الامم سال لما دام مع ذلك قد حققنا  
 اصوله ونقحنا اصوله وارحنا ما فيه واحطنا بما فيه واظهرنا اغواره  
 ولسنا اسرارها وجزئنا عايات افكار المتقدمين والمآخر من مروج هذا  
 الكلام ومع ما في كلامه من ذكر ما بحث اهل الفلسفه والكلام بذكر مثل هذا السؤال الاول  
 ويستشكله وليس عليه حله ولكن من غير الطريق الصحيح الحله الطبعه لم يوسد راجع الى وجود  
 عليه بل هذا الانقطاع كانه العاقل ذلك وذكرنا ان الطريق المسدود اما  
 يحسن لطولها وادومها واما فاسده ثم مثل ان تميمه طريقه بالطريق المحفوظه  
 وذكر معارضه للمسؤول رانه اصبحت الى نفسها وان اهل العلم لسواها عرض على عدم  
 ولكن كان ما ذرا على قطع الطريق بذكر ذلك احسنا ما جعل موده في الجواهر اعد الله  
 فان جازم جعل ما ادسه من الفقه بما يستطوع الطريق وادخل له لا يسدوا في الارض  
 قالوا انما يحسن صحتهم الا انهم هم المتفلسفون ثم على الايات الى قوله والله يحكم بالكافرين

ورثا فيه  
 نصبت

ما هدى الذي تحت الله تعالى برؤيه على الله عليه السلام لما كان من معنى الماء الذي  
 حصل له الحسوس بمعنى النور الذي حصل له الاشتراك في هذه الخلقين كما قال  
 تعالى الذين كان يشاء فاجبتاه وجعلنا له نوراً غسي به الناس الله وكما ثبت في  
 اسوداد الأثر لهذا وهذا في قوله تعالى ان من الناس من اسألت اوردته بعدوها الى حصر الله الاسأل  
 اركب بها رسا اعظم المصائب اربصت بها الاسعاد والحاد له الله وصاحب الطريق  
 الذي يقول انه يعرف به تعالى وورد عليه اسكال لا يخل له مع انه من كبر روى  
 طوائف الكلام والفلسفة على يد سالكه لم يكن منهم في وقت مثله والمقصود هنا  
 ذكر عبارة في الاسكال الذي اوردته وهو قوله ما المانع من كون الجملة ممكنة الوجود  
 ويكون بوجه طرحة احادها ورجح احادها كل واحد بالآخر الى غير النهاية فيقال  
 والاسور التي تظاهروا وجودها امكان او امتناع او غير ذلك ان لم يكن هناك الا مجرد شمول  
 ذلك الوصف لها من غير انه وجودي رايد على الاتحاد وليس اجتماعاً رايد اعلى اراوها  
 ورايد هذا الاجتماع خاص بالسالف هذا السالف والاجتماع الخاص رايد  
 على الاراد واذا كان كذلك فليس في مجرد صدور محكمات سلفها الاسكال ما يفسد ركنه  
 اسر اكلها في ذلك بعد رايد اعلى الاتحاد فان العشر المطلقة ليست تدرار اند اعلى اتحاد  
 العشر لكن نحن نذكر المسلمات الممكنة التي تخطر بالبال لكون الدليل جامعاً مقبولاً اذا  
 مال التاليل في مثل المعلولات الممكنة الجملة معلولة بالاحاد فقال له اما ان يكون هناك  
 جملة من الاحاد كما ليس للعشر جملة غير احاد العصر واما ان يكون الجملة على الاحاد كالشكر  
 المثلث فان اجتماع الاضلاع الثلاثة غير وجودها مفترقة ولا لعشر المصنوعة فان  
 امطفا فاعبر العصر المطلقة فان رايد الوجود بالجملة الاحاد المتعاقبة ولها يمكن الجملة  
 كلها ممكنة وان كان الثاني بالجملة اما ان يراد بالهية الاجتماعية ورايد اولا واما ان يراد

بمعنى قوله تعالى  
 على الله  
 اسوداد الأثر  
 اركب بها رسا

بها الاراد دون الاجتماع واما ان يراد بها الاسر ان والاول هو الذي اراد بالسؤال  
 لكن ذكرنا ان يمكن ان يراد بالاحاد الاجتماع يمكن ووجه الاحاد المتعاقبة مثل له  
 فكون الاجتماع معلول الاحاد وهو محتمل وينتضاها بالاحاد ويمكنه معلول الممكن  
 او كما ان يكون ممكناً فكون جدياً كذا بالاحاد يمكن ونفس الجملة ممكنة لكن هذا المثل معلول  
 تلك المحكمات وقد علم ان الممكن لا يوجد بنفسه فلا يكون شيئاً من تلك الاحاد موجوداً بنفسه  
 والاحاد موجودون بنفسها فلا يكون في جميع ما ذكرنا بوجه نفسه وبما لا يوجد بنفسه او اوجه  
 فلا بد ان يمتنع وجوده وما يمتنع ذلك ان الجملة اذا قيل هي ممكنة معلولة الاحاد المتعاقبة  
 فان هناك يمكن زيد على تلك المحكمات محار المحكمات التي هي معلولات معانته ردت معلولا  
 اخرو معلوم انما يراد معلول اخر يلونا حرج الى الواجب ان لم يرد ذلك المعلول فيقول  
 انما ردت على ممكنه لم يضر عنها شيئاً فكيف اذا ردت معلولا ممكناً وما يضر هذا الجملة  
 قد يكون مقترنة وقد يكون متعاقبة فالمقترنة مثل اجتماع اعضا الانسان واجتماع اعضاء  
 الجسم المركب سواء اثارها بوقت وضعي كالجسم او لم يكن اجتماعاً للملكة والناس والحق  
 واليهام وغير ذلك واما المتعاقبة فمثل عواقب الحوادث كالسوم والاسم والاول مع الوالد  
 ويحذر كذا في الجملة المعبره احصى الاجتماع من ما تعاقبت اثارها ما تعاقبت اثارها  
 على حال اية ليس موجودا ان الخاص معروف والمستقل معروف ولهذا حور من حور حور  
 السام في هذا وذا كذا ومرت مرتب من الماضي والمستقبل ان الماضي ظرف في الوجود  
 بخلاف المستقبل ومرتب بالمرات من ماله اجتماع ومرتب الجسم ومن ما يضر اخرها  
 كالسوم والحركات واذا كان كذلك فاما ان العالم الجملة ممكنة وهو معلولة الاحاد وطور  
 بالجملة هنا محتمل في زمان واحد لان الامر بها يظهر من المتعاقبة التي  
 لا ابرار احادها الاجتماع لها في زمان واحد والعقل والمعلولات في المور الاجتماع

١٠

لا تكون متعاقبة لكن المعصود ان يات ذكر مثل المعصود الفهم ولو تدر  
 اها متعاقبة لكان ذلك شاملا والامر جعل العدم في نفس ساه العلل والمعلولات  
 على انها ان قال والاقترب من ذلك ان يقال لو كانت العلل والمعلولات متعاقبة  
 وكل واحد منهما يمكن على ما وقع به الفرض فهو اما متعاقبة واما متعاقبة فمثل  
 ما اورد بعد انظر فثلاثة اوجه ثم زيفها وقال بالاقرب من ذلك ان يقال لو كانت  
 العلل والمعلولات متعاقبة فكل واحد منهما حادثا في محله وكون ذلك في المحل  
 اما ان يقال بوجود شيء في الماضي او لا وجود لشيء في الماضي ان كان الاول فهو  
 محتمل لان الاول لا يكون مسبوقا بالعدم والحادث تسوق بالعدم وان كان الثاني  
 محتمل العلل والمعلولات مسبوقا بالعدم وليس من ذلك ان يكون لها ابتداء نهائية  
 وسالها ابتداء نهائية فهو مسبوق على مستقيم عليه واما ان يقال العلل  
 والمعلولات المعروضة وجودها مقام سابق الدليل كما هي كذا هي هذه وهن  
 الناسيم والمطويل الاحاج المماثل في بطلانها وهذا هو السبيل  
 بطول في الحد ودر الاول بالاحاج المعروف ثم يكون ما طولوا به ما يشك  
 من التعريف فيكون مثل من يربط من هذه من الهند الى الشام وانقطع علم الطريق  
 فلم يصل الى مكة وما من ذلك بوجوه احدها ان يقال ما ذكر من الدليل على  
 اسامى علل ومعلولات محتمل سواء العلل والمعلولات مطلقا سواء  
 اذنت متعاقبة ام لم يكن واذا كان دليل الاسامى مع التبيين فلا حاجة الى  
 التفسير ولكن يان هذا التفسير كبرانه التفسير ما ذكر بعد ذلك ان قال لو كانت  
 العلل والمعلولات متعاقبة بطول الى المحل غير المطر الى كل من الاحاد وحسب  
 ما جملة اما ان يكون واحدا واما ان يكون ممكنة وهذا الاحاج اليه ايضا  
 فانه

فانه

فانه قد ذكر ان الاحاد ممكنة متفق الى الواجب تنقير ان يكون المحل  
 رايه على الاحاد يكون الاقرب وهو بعد هذا قد اورد انه لا يكون في كل الافراد  
 ممكنة لكون المحل ممكنة واحدا من ذلك فان هذا سائر هذه السؤال والحوادث  
 فان عن ذلك المطول يراى ان قسم الاحاج اليه لكن هذا التفسير وان لم يكن اليه  
 فانه لم يضر خلاف ما ذكر من زايه بعاقب العلل يان يان افسد بها دليله  
 مع اسعنا به عنها وذكر بالوجه الثاني وهو انه قال لو كانت العلل والمعلولات  
 متعاقبة فكل واحد منهما حادثا في محله سلب ان يكون الا في حادثا او يكون في  
 حادثا مسبوقا بالعدم وهذا استدلال به طائفة على اسامى حوادث لا ساهم في  
 عدم الاعراض عليه فليس سلبا العزالي في بعض الفلاس عن اثبات  
 الصانع فان قال ذلكم منى على نفي الساهي عن العلل والمعلولات فالواجب انتم  
 ذلكم مع اثباتكم حوادث لا تقاها فان ما يذكرون من دليل نفي الساهي عن العلل لم يثبت  
 في الحوادث وما يذكرونه مما يسوع وجود حوادث لا ساهم بل يثبت في العلل وان  
 ان يسميه وهذا الذي ياله وان كان قد استدل به من استدل به عليه لكن هو احد ما فصله  
 الامر فان معصون الواجب احاسن اما علم اثبات الواجب واما الاوراجد  
 العالم ومن اراد ان الصانع معلوم باثبات الحوادث وان اصغار الحديث  
 الى الحديث امر ضروري بهذا حسر من ان جعل اثبات الصانع موقوفا على نفي السلسل  
 في العلل وجعل نفي السلسل موقوفا على نفي الساهي الى العاقبة والامكان وان العلل  
 المتعاقبة لا يمكن بطلانها بالاسوة بكون الحوادث المعصودا بالمعصودين يكون يسوع اسامى  
 الحوادث بالمعصودين وهذا من بطول وعامة ما ذكر الامر على الدليل ان يثبت وجود  
 الحوادث لها اول اسد الاولات العلل متعاقبة محتملة والحوادث اول

وحيث

لزم ان يكون الحادث اول هذا عما تنه ان يكون منزله حدوث العالم هو انما  
 مع لو لم يحكون على حدوث العالم لم يعرفوا ان الحادث لا بد له من محدث فهو  
 قول الجمهور ولا استواء ذلك ان الحادث يخص وقت دون وقت فيقتضي ان يخص  
 كما عليه من المستلزم بل انما ان الممكن يقتضي ان سيجزى لوجوده انما الحادث يمكن والممكن ان يجر  
 احد طرفيه على الاصل المبرج ثم انما اذا حوالت التسلسل في العلل واحاطوا عن ذلك فاذ كان  
 الحوادث عن ذلك لانه الاما ثبات حدوث العلل فانها تنه ان ينشوا امصارا للملح الى حادثة  
 ثم بعد ذلك انما الحادث لا بد له من محدث فلو انما بالوا حقا للربط لولا ان ذكره في ثبات  
 لا فائدة منها بل يصفى الدليل مع الاستعانة بها وان لم يعرفوا الحادث لا بد له من محدث  
 لم يكن ما ذكرنا سابقا فان حدوث حدوث العلل ان لم يستلزم وجود الحادث لم  
 يثبت واحد الوجود ومحمول ما ذكرنا دورا الاستقلال فلا يكون محققا فانه اذا  
 قدر علل ومعلوم ان متعاقبه وانما تسلسل ذلك ان الحادث انما يكون محققا فانه اذا  
 العلل محتملة فقال له فلم يجوز ان يكون اسناد المحدثات الى علل محدثة فلا بد ان  
 يقول على طريقة البراهين يمكن والممكن يقتضي ان علله وعلته انما يكون محتملة  
 يكون حصة كلامه المحدث يقتضي ان الحادث انما الحادث يقتضي ان الحادث ادان حصة  
 ما يقول ان الحادث لا بد له من علل انما يمكن يقتضي ان سيجزى انما يكون محتملا الحادث  
 يمكن انما ينشأ عنه والمقصود هنا ان ما ذكرنا من تسلسل العلل يتلحق  
 اذا قدرت متعاقبه كما اذا قدرت مفترقة وانه عند بلون الاصابع معلولا لا افراد واذا  
 كان كل من الافراد يمكن انما الوجود نفسه والاصابع معلولا لا افراد بلون يمكن الوجود  
 نفسه والوجود يمكن يمكن الوجود له وانما الوجود نفسه اولي الوجود عن فادام يمكن  
 والاحاد ما يوجد نفسه فان اولي الوجود عن فادام يمكن الوجود واخرها من الاحاد من هذا

ان

ان الممكن الوجود نفسه بل الوجود المحتمل فاذما قدر ان ثم يمدار وجوده سواء كان عللا  
 ام لم يكن وسواء كان متعاقبا ام غير متعاقبه لم يكن متعاقبا شي وجوده فادام ان  
 الجميع الوجود لا سيما وليس من وجوده نفسه لم يكن من حيث ما ذكرنا ما يوجد نفسه  
 واجله ولا تفصيلا فادام وجد ما لا يوجد نفسه لم يوجد الا بعينه الا انما انما لو قال  
 للحوادث الوجود نفسه لم يكن وقت ثبات الحوادث التي لها نهاية والتي لا نهاية لها  
 بل كل من الحوادث التي لا نهاية لها الوجود نفسه لا لا بد له من محدث والذين ادان قدر  
 ممكنات محصوره ومحدرات محصوره ليس لها محدث ولا مدعى علم امتناع  
 وكل ما فادام قدرها لا تنهاه لم يكن هذه الحال بحيث استعاضها عن الحادث المدعى  
 في عللها عنه من مدعى خارج عنها بل لا يمكن ذلك فان اولي الحوادث المدعى  
 مما لا يوجد نفسه اذ اصله ما لا يوجد نفسه مرات متعاقبة او غير متعاقبة  
 فان ذلك مطلق ضمن المعدومات بعضها الى بعض وذلك انما بعينه عنها تسلسل  
 الممكنات واخرها عن طبيعة الامكان الموصلة بقدرها الى المدعى فان طبع  
 الحوادث واخرها عن امصارها الى القاعل ومن جوز تسلسل الحوادث وقال كل من  
 حادث والنوع ليس حادث لا يمكن ان يقول كل من الممكنات يمكن والحتملة ليست يمكن  
 كما لا يمكن ان يقول كل من الموجودات موجود والحتملة ليست موجودة وانما كل من  
 المتعاقبات والحتملة ليست متعاقبة بل الامساع للحتملة المتعاقبات اولي منه الاحاد فادام ذلك  
 الامكان للحتملة المحدثات اولي منه الاحاد فادام الفهم الى الصانع الذي تسلسل منه الامكان فادام  
 المتعاقبات اولي منه الاحاد فادام الحتملة الوجود للحتملة الموجودات فليس هو اولي منه الاحاد فادام  
 وانما هو اولي الحتملة وذلك ان حتملة الموجودات موجودة على وجود كل من الحتملات وجود الواحد  
 متعاقبا لا يتوقف على وجود الحتملة فاما المتعاقبات فامساع حتمتها ليس موجودا

على اساع كل منها بل كل منها مسع لذاته فاساع الجملة لها الى الله ان يكون  
الاساع مشروطا ما نفرادها بالاساع من الله مسع وجودها في الآخر  
ولا يستغنى عنها ولا للمحدثات اذا كان كل منها ممدا لذاته تحت ستر الى  
والا احادها الفاعل ولا يوجد نفسه فليس كان كل منها مسرطا بالاعلان على خلاف  
ما نفي اساعها الموجدات في وجودها احد الاسر شرا او حله الاخر بخلاف ما لو قدر موجودات  
واجبه بانفسها فلا يكون حيد وجود بعضها موقوفا على وجود البعض والاساع  
هو ممكن بنفسه او مسع بنفسه فليس كانه واساعه مسرطا لغيره بل  
فمن صور حيدته بوجوب العلم باساعه وامكانه وحيدته بالانفراد  
الحقيقة بان العلم باساعها اربابها اكثر ولو قدر اوجبات بالاساع غنية  
عن العتق تحت الاثر بعضها مسرطا في البعض كانت الجملة واحدة ليس ان كان  
من الامور ما هو ممكن في نفسه لا يتوقف امكانه على غيره ومحيي امكانه لا يستحق  
نفسه وجودا وسع وجود نفسه وهو بالبطر الى نفسه فغير حضري في الفقر  
الذي الذي مسع معه عنه نفسه سرائلها عنه لا يستغنى الى بروج او علم ان غيره  
المخرج ولا يستحق الا العلم في الموضعين لا يستحق وجود اصلا فكل هذا  
وهو بالاساع من هذا الضرب لا يصح حصول وجوده او عتاقه وجوده عن غيره ولا  
وجود بعض هذه الامور بعض ما في هذه الامور التي لا تستحق الا العلم بوجوب  
كس اسى ما في العلم ولشئ ان يراها الى وجودها بنفسه فادادها بال  
بها به لكان هو العلم ان بعضها بوجوبها في علمها بالاساع في نفسه  
ان يكون وجودا لنفسه سحران يكون موجبا له ولان يكون وجوده ما هو مسر  
له في انه لا يستحق الوجود وليس جعل احدا على الاخر مارا في العكس فان شرط  
الفاعل

ما نفي

والا احادها

الفاعل ان يكون موجودا فادان قيل ان احده من وحدنا الاخر بهما اما بعقل اذا كان الاخر  
موجودا وذاك الاخر لا يكون موجودا بنفسه لا يكون موجودا لا يعني وذلك الغير الذي  
يسمى الله الممكن ليس هو اي غير كان فلا بد من غير حصوله وجوده ويسعى عما  
سواه بالغير الذي يسمي الله الممكن من حيث ان يكون مستقلا ما يداه الممكن لا يحتاج الى غيره  
بوجه ما يدر اوجبه الى غيره فان الممكن عما في هذا الغير هذا الغير فاحصل وجوده باحد  
الغيرين فكل من المحدثات يحتاج الى غيره فلو قدر ان الممكن بوجبه ممكن الى بانه او غير بانه  
والجملة الممكنة بوجبه بالافراد لكان العنى الذي يسمي الله الممكن يحتاج الى غيره وان كان  
من المحالين ايعنى عن نفسه شيئا اصلا التثنية في ذلك لا يناهزا ان الممكن مع غيره البعض  
الثام يكون مسع لا ممكنا واعنى بالمعنى الثام الذي يلزم من وجوده وجود البعض لكن  
يكون مسعا لغيره فادان كل من الممكنات له علمه ممكنه والعلم الممكنه ليست مستغنى  
انما ما بالانوار حقا لا يعرفها او الممكن مقتضى الى غيره بوجوبه محوذا عن نفسه مستغنى  
فصلا عن غير يكون مسعا لغيره فاذالم يكن مع شئ من المحدثات بعضه لم كان كل منها مسعا  
وغيره مسع بالانها به لها بوجوبه امتناعها وسع مع ذلك ان يكون جملة الممكنه  
فصلا عن غير يكون واجبه نفس بذكر ان جملة العلل المحدثات الى الاساع جملة مسع  
واسع ان يقال من وجوده معلوله لا زاد لا لا المسع لا يكون موجودا بالاعلان  
ولا غير معلول من ذلك ان يقدّر معلول لا علمه له مسع والممكن الموجود معلول لغيره  
فادان قدر علل ممكنه لا اساعه فان كل منها معلولا بعد مد معلولات لا اساعه ومن المعلوم  
بالضرورة ان وجود معلولات لا اساعه لا يصح اسعها لغير العلم فادان قيل ان الجملة  
معلولة لا احاد فبذلك صمم معلولات لا اساعه وذلك لا يصح اسعها لغير  
العلم بغير ان من يوم كون العلل الممكنة الى ان تمام الى معلولات لا اساعه فكل ان  
لور لها معلول لا اساعه فاما مدرست معلول لا اساعه ليس على واذ كانت

المعلولات المسماة بالادبها من علمه بالعلولات التي لا اسم اولي ذلك فان  
 طبعه المعلول يستلزم الاستمرار الى العلة وهذا بطهر باعتبار المعاني الى وصف  
 بها الممكن فانه معلول معتق بغير مصنوع مدبر معلول لا وجب نفسه لا سجن  
 الوجود فاداد بدروا حذر هذا النوع فان ذلك مستلزما لعلته وموجبه وطائف  
 وما علمه ومبدعه فاداد باسار كان الاسلام اعظم فانه اذا كان الواحد منها بدو  
 الواحد مسجع فالاثان مسجع وبدر مطلقا لتمامه من هذا البدر مسطاب لا  
 ساه وان قيل ان وجودها احدتها مستلزم الواجب مصدرها من اولي ان  
 يستلزم وجود الصانع ولو امكن وجود ما لا اسم من العلل الجملة كان ذلك اعظم  
 من مساهمة تلك المساهم كما صدر من ان العقل الاول ادعى الثاني والثاني  
 ادعى الثالث وهكذا الى العاشر المبدع لما تحت هذا الفلك معلوم ان المحدثات  
 رسلت فان ذلك اعظم من ذلكها على صوت الواحد واستلزامه والاساس  
 قد شوه اذا فرض علل المعلولات لا اسم من يوم ان العلة تكون وحدها موش  
 من المعلول او من نفسه له او توجه هذا مسجع فان العلة اذا كانت معلولة لم يها  
 لا يوم من نفسها بل ينقل الى غيرها فالمعلول المستقر اليها ينقل الى عللها التي هي مستقر  
 اليها بلون معلولها كما انه مستقر اليها هو مستقر اليها فاداد بدروا من ذلك  
 ما لا اسم من بدروا به حاج الى امور لا اسم من وليس بها ما هو موجود بنفسه واعني  
 عن غير وستر المعلول به كما كثر الاسرار المسروطة في وجود الموجود فان وجوده موقوف  
 عليها كلها وان ابعاد عن الوجود من الموجود الذي لا صوت وجوده الا على بعض تلك  
 الاسرار فاداد ان الممكن لا يوجد على واحد بله بل مسجع وجوده لانها واكثر  
 العلل الجملة التي يوجد وجودها فان وجود اعظم في الاسماع واعد عن الخواص  
 واداد

واداد كانت الممكنات قد وجدت فقد وجد تنظها منسها لا مسجع عن غير  
 ولها بدروا بدروا هذه المعاني اذ ادلاها تنظها وعلمها طما بدروا وجوده من المعاني  
 فانه دال على الواحد المعني بنفسه عن كل بلن مباين له ومن العجب ان هو لا بدروا في  
 امات واحدا لوجود من الشكيات ما تذكر من ان كان الواحد يجوز علمه اذ ادلا  
 وجوده اما سرهنا واسما سلم وصف من الصفات السلبية بامور لم يدل عليها  
 ما دال على وجوده بل يصوبه باسمه وجوده ولا ذكر من الشكيات المعارضة  
 لتلك السلب بعض ما تذكره في امات وجوده وان هو باطلا انها من تلك  
 المعارضات محكم فاداد بدروا في صفاته اذا اراد بالجملة الاصماء المفاهيم للوحد  
 واحد وان اراد بها كل واحد مكن ينقل الى الفاعل فاداد المكن فكل جملة من الاحاد فاداد  
 اسع ان يكون هناك غير الاحاد الممكنة ما يوصف بوجوبها وامكانها وان اراد بالجملة  
 مجموع الاسرين الاحاد والاصماء فان الاصماء من مجموعها لا يكون احدا واحدا  
 سعامه وجودها الاصماء وهذا الحزب مسجع ان يكون واحدا بنفسه لا ينقل  
 الى المحدثات بل عرض تام تعدد واحسن احواله ان يكون بالالف مع المراتب  
 فاداد ان الممكنين سولقا بنفسه سالفة اولي بل قد يقال ليس بالجملة هنا احوال وجود  
 معاير لا اراد المعاقمة وانما لها امر سبعا عشاري فالسبعا التي من اراد العشر  
 وهذا رقص ما ليس مساع وجودها بنفسها مسجع هذا الحزب مكنها بنفسه فيكون الى غير  
 كسابر الاجتنان بلون جند هناك مكات كل سها حاج الى الواحد مساع كل سها الى  
 الواحد والجملة هنا داخل في بلونا كل منها فانه حذر من هذا الكل فيكون له في ما ادبر  
 الاسر ليس في المحدثات المعاصرة لا واحد بنفسه الاعني الا ان يكون هناك واحد بنفسه  
 خارج عن المحدثات اذ ادان بلون بدروا في تلك الاصماء ايضا مكن بطريق الاول

و

م

الظاهر والباطن

والاثران ممكنان بطريق الاولى وكل من الافراد مستغن عن الهبة الاجتماعية فانه موجود  
 بدورها وبما احتاج الى الكمال المستغنى عنه فاحق بالامكان وانصاح وكرامه اذ  
 كل موجود معلول معلول معتبر وليس في الوجود الا ما هو كذلك كما اذا درر الكائنات  
 ليس لها منفرد واحد فانه يكون الاثر كذلك وان لم يجعل بعض معلولا لبعض  
 فهذا القدر من الوجود شيئا لا يراها الا وجودها فيها اذ القدر كذلك وما لم يكن  
 من وجودها منفرد هو اولى الوجود من ذلك المكون شيئا موجودا بنفسه ولا يوجد البعض  
 ومعلوم ان الوجود ما هو موجود بنفسه واما موجود معين فادراكها بوجوده  
 ومعرفة ذلك اياها لا وجودها بالشيء والوجود حلا وظهوره في جميع من التخصيص  
 ولو قدر تسلسلها فليس تسلسلها الا حسان يكون شيئا موجودا بنفسه فلا ينظر ان  
 يكون موجودا لنفسه والمعدوم لا يوجد غيره فادراكها ما هو موجود بنفسه  
 لم يكن شيئا ما هو موجودا لنفسه وهذا العظيم اشياء من غير افعال الا ما فعلها  
 فان تلك يكون القدر بها انها وجدت بانفسها والقدرة هناك يوجد بانفسها ولا هناك غير  
 موجود بوجدانها القدر معلولات صفات ليس بها ما يسمى وجودا فليس  
 انما الوجود اذ اعلمها وهذا مع لو كان موجودا في جميع من التخصيص فليس في الوجود  
 بغير الوجود موجودا لا في علمه موجودا بنفسه لا في التخصيص والوجود الخارج  
 فصل وقد اورد الالهوي وسرا سعة على هذه الحجة المدفوعة لقطع التسلسل  
 في العلل اجزاء غير ان من ضعفها قال بطلانها على محض الرازي وجملة قول القائل  
 مجموع تلك العلل الممكنة محتاج الى كل واحد منها الى اخره فليس الا محذور ان يكون  
 في ذلك المجموع واحدا منها اما قوله بان ذلك لا يكون عليه له نفسه والما قبله فلا يكون  
 عليه للمجموع فليس الا سلم وانما يلزم ان لو كان عليه المجموع عليه لكل واحد من اجزائه

وجود

فلم يلزم انه كذلك وهذا الاثر الذي حاز ان يكون عليه للمجموع من حيث هو مجموع  
 ولا يكون عليه لكل واحد من اجزائه فان الواحد لا تتركه عليه للمجموع الموجودات  
 وليس عليه لكل واحد من اجزائه لا سيما لونه عليه لنفسه لانها ان مجموع تلك  
 العلل المتسلسلة ممكن وكل من يكون هو منفرد الى عليه خارج عنه لانما قول الانسلا  
 ان كل من يكون هو محتاج الى عليه خارج عنه فان المجموع المركب من الواجب والممكن  
 لا يمتنع الى الممكن وليس منفردا الى عليه خارج عنه لانها ان المجموع المركب من  
 احاد كل واحد منها ممكن محتاج الى عليه خارج عنه لانما قول الانسلا واما يكون كذلك ان لم يكن  
 كل واحد منها معلولا لا اخر الى غير النهاية لانها ان جملة ما يقتضيه المجموع اما ان يكون  
 نفس المجموع اودا اطلاقه او خارجا عنه والاول محال بالاحتمال الثاني على نفسه والثاني  
 محال فالظاهر بعض الاجزاء كائنا في المجموع والثالث محقق فليس ان اردتم جملة ما يقتضيه  
 الوجود المجموع جملة الاسماء التي تصدر عن كل واحد منها به منفردا به فلم يدم ما به لا يجوز  
 ان يكون هو نفس المجموع والذين يدعون ان جملة الاسماء التي يقتضيه الواجب والممكن  
 ليس واحدا في المجموع لم يوفقوا كل من منتهى واجزاء خارجة من نفس المجموع وان اردتم  
 العلل انما عليه فلم يلزم انه يلزم ان يكون بعض الاجزاء كائنا في المجموع قال ابن حبه  
 رحمه الله عليه وهذا الاعراض فاسد جدا وان كان من وجوه احوالها ان يقال هو  
 اعرض عن قولهم مجموع العلل الممكنة لا يمتنع ان يكون المجموع الى الاحاد الممكنة والمحذور ان يكون  
 المؤثر من المجموع واحدا من العلل الممكنة لان ذلك لا يكون عليه له نفسه والمماثلة  
 من العلل يمتنع ان يكون مؤثرا في المجموع فقال المعارض انما يلزم هذا ان لو كان عليه المجموع  
 عليه لكل واحد من اجزائه فلم يلزم انه كذلك فقال له او لا يحسن ان يمتنع بالمجموع مجزئ

ممكن

الله الاجتماعية بل هي بكل واحد من الافراد والهيبة الاجتماعية وحدهم يكون  
 عليه المجموع عليه كل واحد من اجزائه وهل مع الهية الاجتماعيه وهذا معلوم بالضرورة  
 فان الموتر اذا كان موثرا في مجموع الاجتماع مع الهية الاجتماعيه بعد ان يترك كل جزء من اجزائه  
 فانه لو لم يترك كل جزء من الاجزاء سابقا وكذا الخبز واذا اتبعنا اسم المجموع والمقدور اما اثر  
 من المجموع تحت حمله المجموع موجودا والمجموع هو الافراد والهيبة الاجتماعية بل هو قدره غير  
 موجود لكونه الجمع من المتضمنين وهو المسموع وهذا المسموع لانه من تقديره لكونه موثرا في  
 المجموع تحت حمله المجموع موجودا مع تقديره عدم بعض اجزاء المجموع يعلم انه يستلزم  
 من كونه اثر في المجموع وجود المجموع ولكن من وجود المجموع ان لا يدعى شي من اجزائه يعلم  
 ان ما استلزم موت المجموع استلزم كل جزء من اجزائه وان لم يكن المستلزم عليه فاعلم  
 فلفظ اذا كان المستلزم عليه فاعلم فبين ان موت العلة الفاعلة للمجموع  
 ان يكون عليه لكل من اجزائه ولو خيل في تخيل ان الواحد من اجزائه عليه سائر الاجزاء والاعرا  
 عليه للمجموع او انه عليه للمجموع والمجموع عليه لا احاد يكون ذلك الواحد عليه العلة  
 بلنا هذا الاثر لا راعى العلة عليه وكما سمع في الواحد ان يكون عليه نفسه مسموع ان يكون  
 عليه عليه نفسه بطريق الاولى بل هو كان بعض الاجزاء عليه للمجموع والمجموع عليه لكل من الاجزاء  
 او بالعكس لكونه ان يكون ذلك الخبز عليه عليه نفسه وعلية عليه غلله نفسه وهو ما قبل ذلك الخبز  
 من العلة التي تدركه انما هي لا يراه هذا من لا يراه احد الا انما هو متاعه باليد  
 ومن يارعه في دار العدم تصوره له واما العنان وحدهم مكنى ان يقال هذا معلوم بالضرورة  
 الروح الثاني ان كل ما ذكر من المعارضه هو قوله وهذا الاثر الذي حار ان يكون عليه  
 للمجموع من حيث هو مجموع والكون عليه لكل واحد من اجزائه فان الواحد له انما هو مجموع  
 الموجودات وليس عليه لكل واحد من اجزائه لا مستحالة لكونه عليه لنفسه بلنا لاننا

سوت

ان الواحد له انما هو مجموع الموجودات وانما هو عليه لبعض الموجودات وهي المكثات  
 راسا للموجود الواحد نفسه بل اعلم له وهو من الموجودات واذا طبت الموجودات  
 منقسمه الى واحد وممكن والواحد عليه للممكن لم يكن الواحد عليه للمجموع الموجودات  
 بل عليه لبعضها وبعضها لا عليه له فان قيل انما قلنا الواحد عليه للمجموع من حيث هو مجموع  
 لا لكل واحد واحد فهو عليه للهية الاجتماعيه قيل او لا اننا انما قلنا ان المجموع له وجوده من غير انما  
 وانما اذا قدر ان المجموع الذي هو الهية الاجتماعيه امر مغاير للامراد بالواحد من تلك  
 الامراد اذا كان علم للهية الاجتماعيه بالعلمه مغاير للمعلوم ليس العلة بالمعلوم  
 وهذا امر يدعى اذا تصور ولكن لفظ المجموع مجمل يدعى به الافراد والمجموع وقد يدعى به  
 اجتماعها وقد يدعى به الاسرار ومعلوم انه سمع ان يكون بعض الافراد والمجموع علمه لكل من  
 الامراد والمجموع وهذا هو المطلوب واما الاجتماع اذا قدر انه مغاير للامراد بالواحد  
 من الامراد علمه لذلك الاجتماع مغاير لذلك المبدء وفيه ان ارادنا الافراد والاجتماع بالاجتماع  
 حراسا من اجتماع ما هو الواحد من ذلك المجموع علمه لسائر الاجزاء وهذا يمكن بالواحد  
 سميانه هو المبدء لسائر الموجودات وسدع الاجتماع بالحاصل منها ومنه اذا قدر ذلك  
 الاجتماع مغاير للامراد لكن ذلك الاجتماع هو من جملة سائر الموجودات فادان ان يمدح  
 لسائر الموجودات وظهر ذلك كما سواه من الموجودات اجتماعها واخرها وضحا وظهر ذلك الاجتماع  
 الحاصل منه وشكوه هو الهية الاجتماعيه اذا قدر انما هو حواء فان ذلك الاجتماع امر مغاير  
 للواحد نفسه فهو داخل في سائر الموجودات سواء فهو من جملة مصنوعات وما يوضح  
 ذلك ان الاجتماع اذا قدر امر مغاير للامراد امر يحدث بمحدث ما يحدث من المكثات  
 بلما حدث ممكن كان له مع سائر المكثات اجتماع وذلك الاجتماع حادث بمحدث ما اذا قدر  
 ان ما سواه الله يحدث حادث ما اجتماع وجود الحوادث مع وجود الله سبحانه هو انما حادث  
 وهو كهيته المحلوات مع طاقته وهذه الهية مجزأة هو ما يجوز صوته ناديا والعقل بل علم